المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜ ⴰ ⵎⴰ ⵡⴰ ⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵡⵉⴰ
ⴰⵜⵡⴰⵣⵣ ⴰⵣⵓⵔⴰⵏ ⴰⵜⵎⵎⴰⵎ ⵜⴰⵡⴰⵎⵜ

ROYAUME DU MAROC-MINISTÈRE DE LA FAMILLE, DE LA SOLIDARITÉ, DE L'EGALITÉ ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

السياسة العمومية المندمجة
للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

مخطط العمل الوطني 2017-2021

نونبر 2017

www.social.gov.ma

فهـــرس

تقديم..... Erreur ! Signet non défini.
1- مقدمة..... **4**
1.1 مقاربة حقوقية في تطور **5**
2.1 سياسة عمومية منجـــزة **6**
3.1 أرضية قانونية ملائمة للهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها..... **7**
4.1 مخطط عمل وطني تشاوري طموح وواقعي **9**
2- المقاربة الإجرائية لإعداد مخطط العمل الوطني..... **8**
1.2 ترصيد التجارب الوطنية على ضوء الإطار الممارسات الدولية **8**
2.2 دمج معطيات متعلقة بمختلف وضعيات الإعاقة ودرجة حدتها..... **9**
3.2 دمج بعد النوع الاجتماعي في التخطيط..... **11**
3- مكونات مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعـــاقة **12**
1.3 . رؤيـــــة شاملة..... 12
2.3. المحـــاور الكبرى لمخطط العمل الوطني..... 12
3.3. الآثار المنتظرة 18
4.3 . محاور وأوراش ومشاريع مخطط العمل الوطني..... 19
1.4.3 المحور الأول: الوقاية من أسباب الإعاقة..... 19
2.4.3 المحور الثاني: بيئة ميسرة الولوج ودامجة 23
3.43 المحور الثالث: خدمات عمومية ملائمة..... 29
4.4.3 المحور الرابع: ضمان مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية 38
5.4.3 المحور الخامس: مشاركة مواطنة مصونة 46
6.4.3 المحور السادس: مرتكزات للتثبيت والتنزيل..... 50
4- خلاصات وآفاق..... **65**
ملحق: توزيع المحاور والأوراش حسب المسؤوليات القطاعية..... **64**

تقديم

يعتبر مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص إطارا إجرائيا لتوجهات السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتي تمت المصادقة عليه في اجتماع اللجنة الوزارية ([1])المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي عقدت في 17 يوليوز 2017، وهو المخطط الذي أشرفت على إعداده وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إطار من التشاور مع كل القطاعات الحكومية العضوة في اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية ، وذلك من أجل تحديد التدابير الملموسة التي سيعمل كل قطاع على تنزيلها على مدى 5 سنوات المقبلة (2017-2021).

وقد ساهم المجتمع المدني بدوره في مسلسل البناء المشترك لهذا المخطط الوطني، حيث تم تنظيم ورشة تشاورية مع شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة في 28 يناير 2016 ([2])، وورشة ثانية في 28 مارس 2016 خصصت للتشاور حول مؤشرات الوقع والأثر اطلاقا من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولهذا الغرض، تم وضع آلية لاستقبال مذكرات الشبكات الجمعوية من أجل المساهمة في إغناء التفكير وتدقيق التدابير المقترحة.

ولقد مكن مسلسل التقاسم والتشاور من إعداد مخطط حدد المحاور الكبرى والأوراش والمشاريع التي سيتم تنزيلها، والتدابير العملية التي سيتم أجرأتها، كما حدد المدى الزمنية والكلفة الكمالية التقديرية التي سيتم رصدها بالإضافة إلى مؤشرات التتبع وقياس النتائج والأثر.

ويتكون مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة (2017 –2021) من ستة محاور كبرى :

- الوقاية من أسباب الإعاقة؛
- بيئة ميسرة الولوج ودامجة؛
- خدمات عمومية ملائمة؛
- مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية؛
- مشاركة مواطنة مصونة؛
- مرتكزات للتثبيت والتنزيل.

[1] المرسوم رقم 2.14.278 الصادر في 6 يونيو 2014 والمتعلق بإحداث اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6266 بتاريخ 19 يونيو 2014.

[2] 19 شبكة جمعوية قدمت مقترحاتها بخصوص مشروع مخطط العمل الوطني.

1- مقدمة

إن إرادة المملكة المغربية وإلتزامها من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها هي اليوم واقع ملموس، تعكسه مختلف التوجهات السياسية الاستراتيجية التي اتخذتها الدولة المغربية، والتي جعلت من التوجيهات الملكية السامية خارطة للطريق في هذا المجال.

إن انضمام المغرب، في 08 من أبريل 2009، لمصاف الدول الأطراف التي وقعت وصادقت على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ليجسد الأوامر الملكية السامية، والتي عبر عنها جلالته من خلال رسالة ملكية وجهها للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 2008 بمناسبة الاحتفال بالذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي فتحت الطريق الذي يتعين على المملكة سلوكه، حيث قال جلالته : " كما نعلن عن المصادقة على الاتفاقية الدولية، الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصون كرامتهم، تأكيدا للعناية الفائقة التي نحيط بها هذه الفئة من مواطنينا".

من جهة أخرى، أكد دستور المملكة لسنة 2011 هذا الالتزام الراسخ من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع؛ حيث نص في تصديره التزام المغرب ب " حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان".

كما نص الدستور في فصله 34 أن السلطات العمومية تقوم: " بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

- معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها ؛
- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع."

لقد مكنت مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية وإقراره لدستور 2011 من إعطاء انطلاقة دينامية سياسية واجتماعية ضرورية، من أجل إعمال جميع حقوق وحريات الأشخاص في وضعية إعاقة، وضمان تمتعهم بها. وتشكل هذه المرجعيات الإطار المعياري الذي تم على ضوءه إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ولاسيما، السياسة العمومية المندمجة، ومخطط العمل الوطني المرتبط بها للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

1.1 مقاربة حقوقية في تطور

اعتبارا لكل هذه التحديات، أعربت المملكة المغربية عن عزمها والتزامها بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وقد تجسد هذا الالتزام أولا من خلال التغيير الكبير الذي عرفه تدبير ملف الإعاقة وكذا طريقة إعادة طرح إشكاليتها من المرور من مقاربة إحسانية صرفة إلى مقاربة حقوقية.

وتتجلى الإرادة السياسية القوية لبلادنا في العناية الملكية السامية التي يخص بها جلالة الملك الأشخاص في وضعية إعاقة. فجل خطبه ورسائله الملكية تتضمن تعليمات وتوجيهات ملكية من أجل حماية وتعزيز حقوق هده الفئات. في هذا السياق، ففي رسالة جلالة الملك الموجهة في 10 ديسمبر 2008 للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمناسبة ذكرى مرور 60 سنة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تم الإعلان عن مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد كرس هذا الالتزام القوي من أجل تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإعادة تأهيلهم وإدماجهم الاجتماعي والمدني أيضا ما أكد عليه دستور المملكة المغربية للفاتح من يوليو 2011. ففي ديباجته، يلزم الدستور الدولة "بإبعاد ومكافحة كل أشكال التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة أو الثقافة أو الأصل الاجتماعي أو الجهوي أو على أساس اللغة او الإعاقة أو أي ظرف من الظروف الشخصية على الإطلاق."
وعلاوة على ذلك، ينص الدستور في المادة 34 على أنه محتم على " السلطات العمومية وضع وتنفيذ سياسات موجهة للأشخاص والفئات من دوي الاحتياجات الخاصة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه عليها الحرص خصوصا على: -معالجة والوقاية من الهشاشة لدى فئات معينة من النساء والأمهات والأطفال وكبار السن. - تأهيل والاندماج الاجتماعي والمدني المعاقين جسديا وحسيا وعقليا وتسهيل تمتعهم بالحقوق والحريات المضمونة للجميع."

2.1 سياسة عمومية منجــزة

تبعا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، وعلى ضوء المادة 34 من دستور 2011 وكذا الالتزامات التي تعهد بها المغرب بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن جهودا كبيرة قد تم بدلها على المستوى الوطني؛ حيث أعدت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية سياسة عمومية مندمجة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص في وضعية، وهي السياسة التي تمت المصادقة عليها في لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة والمنعقدة في 24 نوفمبر 2015.
ويندرج إعداد هذه السياسة العمومية كجزء من مسار تشاوري فتحته الوزارة في إطار مقاربة تشاركية مع القطاعات الحكومية وفاعلين مؤسساتيين وفاعلين مدنيين ومختلف الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة. وقد مكنت هده المقاربة التشاركية من الخروج بسياسة عمومية مندمجة تتضمن التوجهات الاستراتيجية اللازمة لمعالجة قضايا حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في جميع أبعادها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هده الإشكالية بالمغرب.
وقد همت هده السياسة العمومية المندمجة، جميع مناحي الحياة اليومية للشخص في وضعية إعاقة من خلال رافعات استراتيجية عرضانية ورافعات استراتيجية موضوعاتية ثم رافعات الالتقائية والتدبير والحكامة.
وتتناول الرافعات العرضانية العديد من المجالات التي تعرف تقاسم التدخلات بين العديد من القطاعات الحكومية والتي تهم أساسا: مواءمة الإطار القانوني والتنظيمي بما يتماشى مع التزامات المغرب بموجب الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ دمج بُعد الإعاقة في مختلف خطط العمل القطاعية على المستويين المركزي والترابي؛ معيرة وتنظيم خدمات البنيات المتخصصة وإعداد نظام

التقييم لمنح بطاقة الإعاقة. وتقترح هذه السياسة العمومية المندمجة إدماج بعد الإعاقة في الميزانيات القطاعية وتطوير مؤشر " الإعاقة " كمؤشر محدد لمستوى الموارد المرصودة مع إعداد نظام معلوماتي وطني حول الإعاقة.
ويُعد التكوين في مجال الإعاقة رافعة عرضانية هامة تتطلب إشراك عدة جهات فاعلة لضمان خدمات عمومية ملائمة وذات جودة. وعلاوة على ذلك، يتوجب وضع خطط للتواصل من أجل إثراء توعية مجتمعية بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتصدي لكل الصور النمطية والوصم المجتمعي المرتبطة بالإعاقة.

وفيما يتعلق بالرافعات الاستراتيجية الموضوعاتية، فهي تهم في المقام الأول إعمال مجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية واستهداف مجالات أكثر تحديدا بما في ذلك الصحة والتربية والتعليم، والتكوين والإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة. ومن المقرر أيضا اتخاذ تدابير لتسهيل ولوج البيئة المعمارية والحضرية والنقل العمومي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وهناك أيضا بعض التدابير تهم تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة المدنية والسياسية وكذلك الثقافية والرياضية والأنشطة الترفيهية.

وفيما يتعلق برافعات الالتقائية والتدبير والحكامة فإنها تهدف إلى إحداث آلية حكومية لضمان التنسيق بين القطاعات الحكومية المختلفة وضمان توحيد والتقائية أمثل لبرامجها.

ونظرا لطموحات السياسة العمومية المندمجة أمام حجم الانتظارات، فقد تم تحديد ووضع بعض التدابير كأولويات. فعلى المدى القصير، ومن الناحية التنظيمية، تقرر فتح مسار تعديل النصوص التنظيمية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل والولوجيات وكذا النصوص المنظمة لخدمات المراكز الخاصة. ومن الناحية العملية، فإن التدابير ذات الأولوية تشتمل إحداث منظومة جديدة لإعادة التكوين والتدريب والتأهيل لفائدة الفاعلين في مجال الإعاقة وخاصة في مستويات التكوين الأولي الأساسي والمستمر لفائدة المهنيين الصحيين، وتكوين الاطر التربوية والإدارية، فضلا عن المهنيين والكوادر الفنية والتقنية في مجال الولوجيات.

3.1 أرضية قانونية ملائمة للهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها

في إطار ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وانسجاما مع توجهات السياسة العمومية المندمجة واستحضارا للممارسات الدولية الفضلى في المجال، أعدت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع باقي القطاعات الحكومية المعنية ومكونات المجتمع المدني العمل في مجال الإعاقة مشروع قانون إطار 97.13 متعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها ، وهو المشروع الذي صادق عليه المجلس الوزاري بتاريخ 14 أكتوبر 2014 والبرلمان يوم 8 أبريل 2016ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 ماي 2016([3]).

هده الإطار القانوني الوطني الجديد المنسجم مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ستسمح بتوفير أرضية قانونية جديدة تسير عليها كل عمليات الموائمة المطلوبة لكل مكونات المنظومة التشريعية الوطنية، لتستدمج قضية الإعاقة والحقوق الأساسية المرتبطة بها الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

ويحدد قانون الإطار 97.13 التوجهات الكبرى والأهداف التي تؤطر الإجراءات والتدابير الملائمة والمناسبة لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من اندماج اجتماعي واقتصادي لائق، إلى جانب تنصيص

[3] الجريدة الرسمية عدد 6466- 19 ماي 2016.

هذا القانون على تعريف جديد ومتطور لمفهوم الإعاقة، فقد قدم النص مقتضيات متقدمة لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في مجالات مختلفة مثل الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتعليم، والتشغيل، والولوجيات وكذا الحق في ولوج العديد من الخدمات العمومية.

وفي هذا السياق، فإن مفهوم الإعاقة كما تم تعريفه في المادة 2 من القانون الإطار 97.13 هو تعريف أصبح وضعياتي تفاعلي ، وبالتالي فهو تعريف شامل يدمج كافة أنواع الإعاقة لتشمل " أي شخص يعاني من عدم القدرة أو الحد من قدراته البدنية أو العقلية، أو النفسية، أو الحسية بشكل مزمن، سواء أكانت المحدودية مستقرة أو تطورية، بحيث تحد من التفاعل الشخص لتجاوز مختلف الحواجز والعقبات التي قد تعيق مشاركته في الحياة المجتمعية بصورة كاملة وفعلية والتمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين."

وعلى صعيد الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، فإن القانون الإطار يقر حق الأشخاص في وضعية إعاقة في تمتعهم بمستوى عال من الصحة والاستقلالية. ويتضمن القانون الإطار أيضا العديد من الأحكام والمقتضيات لتيسير ولوج خدمات إعادة التأهيل. وأيضا، فإنه يوفر مجموعة من المقتضيات الناجعة للوقاية من الإعاقة والقضاء على أسباب القصور.

وفي مجال التربية والتكوين، فإن أحكام ومقتضيات القانون الإطار تضمن للأشخاص في وضعية إعاقة الحق في ولوج التعليم من دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، مع التزام الدولة بتقديم الترتيبات التيسيرية لكل متعلم ومتعلمة، ووضع تدابير تهم استقبال والدعم وتوجيه الأطفال في وضعية إعاقة.

فيما يتعلق بالتشغيل، ونظرا لما له من أهمية كبيرة في الإندماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، فقد أكد القانون الإطار على حقهم في العمل على أساس المساواة في المعاملة. وينص على تطبيق نظام حصيص في القطاع العام ووضع إطار تعاقدي بين الدولة والشركات لدعم الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص.

أما في مجال الولوجيات، فإن القانون-الإطار يسلط الضوء على دور السلطات العمومية في وضع وتنفيذ مختلف التدابير التي من شأنها ضمان حق الأشخاص في وضعية إعاقة من التنقل بدون قيود أو حواجز أو عقبات من خلال إرساء الولوجيات وتهيئة وتطوير البيئة المعمارية والعمرانية، وكذلك ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كما يسلط القانون الضوء على التزام الدولة بوضع الآليات اللازمة للاستجابة بالأولوية لاحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة في الحصول على خدمات إدارية خاصة وميسرة، وولوج الداخليات للإيواء والسكن الجامعي وكذلك المنح الدراسية.

4.1 مخطط عمل وطني تشاوري طموح وواقعي

تنفيذا لما تقرر في اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي عقدت في 24 نونبر 2015، وتفعيلا للسياسة العمومية المندمجة التي صودق عليها خلال هذا الاجتماع، أشرفت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على إعداد مخطط عمل وطني في إطار من التشاور مع كل القطاعات الحكومية المعنية والمجتمع المدني العامل في مجال الإعاقة.

وفي هذا السياق، تم تشكيل لجنة تقنية تضم نقط ارتكاز تمثل أكثر من عشرين قطاعا حكوميا وذلك لترجمة التوجهات الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إلى خطط عمل قطاعية مقيدة في مختلف البرامج الحكومية المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة في جميع مجالات العمل العمومي.

وقد تم تنظيم العديد من ورشات العمل مع نقط الارتكاز القطاعية، أعضاء اللجنة التقنية وذلك من أجل وضع الإجراءات الملموسة التي يجب أن ينفذها كقطاع حكومي في أفق الخمس سنوات المقبلة. وعموما تم عقد 25 اجتماع ومقابلة وجلسة عمل فردية والتي شارك فيها حوالي 100 مسؤول قطاعي من بينهم كتاب عامين ومدراء مركزيين ورؤساء أقسام ورؤساء مصالح ومختلف الأطر الإدارية المعنية وذلك على مدى شهرين من العمل.

هذا التشاور والتعاون والالتزام، ساعد في وضع مخطط عمل وطني يحدد جملة المشاريع والأنشطة والإجراءات وفق جدولة زمنية مضبوطة ووفق مصفوفة مؤشرات النتائج والآثار.
وفي إطار عملية الإعداد التشاركي، تم إشراك فعاليات المجتمع المدني. وهكذا نظمت ورشة وطنية شارك فيها ممثلو وممثلات 31 شبكة جمعوية، كما تم إحداث آلية للتواصل الالكتروني تم بموجبه استقبال 19 لائحة توصيات تهم مختلف مجالات مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة.
وقد تمت المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021 في اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي عقدت في 17 يوليوز 2017، ليشكل إطار إجرائي لبرامج السلطات العمومية ، ولاسيما القطاعات الحكومية والجماعات الترابية.

2- المقاربة الإجرائية لإعداد مخطط العمل الوطني

لقد كانت المنهجية التشاركية والتشاورية في قلب إعداد السياسة العمومية المندمجة، منذ إنطلاقتها في 29 مارس 2013. كما عرف إعداد مخطط العمل الوطني بدوره المسار نفسه، من خلال تعبئة جميع المتدخلين المعنيين، وفق مقاربة تعتمد على البناء المشترك ووضع قيم مشتركة؛ ومن أجل هذا، تم تدعيم هذا المسار بآليات لتسهيل التشاور بين جميع المتدخلين.

1.2 ترصيد التجارب الوطنية على ضوء الممارسات الدولية

لقد تم ترصيد التجارب والجهود المبذولة على المستوى الوطني من خلال اعتماد نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، ومقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وكذا الجهود المبذولة على المستوى الدولي من خلال استثمار الممارسات الجيدة في مجال الإعاقة، من أجل إعداد مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خلال الفترة الممتدة مابين فبراير ويونيو 2016.
ولقد مكن ترصيد مجموعة من التجارب الناجحة، من:

- استخلاص الدروس الأساسية؛
- تحديد محاور التحسين المحتملة؛
- وضع مجموعة من المشاريع والتدابير ذات الصلة بمجال الإعاقة.

لقد وضعت العديد من الدول مجموعة من التدابير والآليات تهدف إلى تعزيز الاندماج السوسيو-اقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة؛ هذه التدابير تختلف من حيث طبيعتها وتتعلق بمجالات مختلفة متصلة بالمبادئ الأساسية للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مثل:

- عدم التمييز؛

- ولوجيات الأماكن العامة؛
- حماية كرامة الفرد؛
- الإدماج الاجتماعي؛
- التربية والتعليم؛
- الصحة؛
- التشغيل؛
- الحماية الاجتماعية؛
- الحياة العامة؛
- الرياضة والترفيه.

فعلى مستوى تفعيل مبدإ عدم التمييز، أدرجت بعض الدول على المستوى الجنائي تدابير معاقبة التمييز المنبني على الإعاقة. وعلى مستوى ولوجيات الأماكن العامة، فرضت العديد من القوانين والنصوص التنظيمية معايير في العمران والمعمار من أجل تيسير وصول وولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للمرافق والخدمات العمومية. وفيما يتعلق بمجال حماية الأشخاص، تم وضع مجموعة من التدابير أخذت بعين الاعتبار بعد العجز المرتبط بالإعاقة في النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية مع اعتماد قوانين جنائية زجرية في أحوال التعدي على حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي، وضعت بعض الدول تشريعات تفرض توفير معدات خاصة في العمران والمحلات التجارية والخدمات العمومية والنقل.

وفي مجال التربية، فإن أهم التدابير الرئيسية المسجلة على المستوى الدولي تتعلق باعتماد مبدأ الحق في التربية، وتطوير ووضع آليات لاستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة في البنيات التربوية والتعليمية مع تسخير بنيات تربوية خاصة، مع التركيز على توفير خدمات للدعم والمواكبة.

وفيما يتعلق بالمجال الصحي فإن أهم التدابير والآليات همت بالخصوص جانب الوقاية من الإعاقة، والتكفل الطبي بالإعاقة، وذلك من خلال وضع بنيات خاصة أو تمويل التكفل الطبي بالإعاقة.

وفيما يتعلق بمجال التشغيل، أدخلت العديد من البلدان تدابير لإدماج العمال ذوي الإعاقات في القطاعات العمومية وتخصيص حصيص لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في مقاولات القطاع الخاص، مع إلزام هذه المؤسسات بإرساء الولوجيات والأخذ بعين الاعتبار الإعاقة في الأنشطة المهنية وحوادث الشغل.

وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الحماية الاجتماعية الضرورية للحفاظ على مستوى لائق من المعيشة تبقى موضع اهتمام خاص من جانب بعض البلدان حيث يتجلى ذلك من خلال إعداد وإرساء أنظمة تعويض الإعاقة أو دفع حد أدنى من الدخل أو تمويل معدات خاصة.

وفيما يتعلق بالحياة العامة، والرياضية والترفيه، فإن التدابير التي تم تنفيذها تهدف إلى ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة وفي المناصب المنتخبة، واندماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الجمعيات والأندية الرياضية وتطوير جامعات رياضات الأشخاص ذوي الإعاقة.

2.2 دمج معطيات متعلقة بمختلف وضعيات الإعاقة ودرجة حدتها

يُطرح اليوم بحدة موضوع حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب. وفي الواقع، فهذا الموضوع لطالما تميز تناوله المجتمعي بجهل عميق بمشاكله الخاصة، وهو ما ساهم في زيادة تهميش وإقصاء

الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والمدنية وحرمانهم من بعض حقوقهم الأساسية بما في ذلك الولوج للتعليم، وخدمات الصحة، والتشغيل، الخ.

في هذا السياق، وبعد عشر سنوات من نشر البحث الوطني الأول حول الإعاقة (2004)، أنجزت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية خلال عام 2014 البحث الوطني الثاني حول الإعاقة وذلك من أجل تحيين البيانات الإحصائية الوطنية والتي ستمكن من إعادة تقويم هذه الإشكالية من خلال استراتيجيات وبرامج أكثر فعالية ونجاعة تستجيب للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية العميقة التي يعرفها المغرب منذ العقد الماضي، وكذا اهتمام المغرب المتزايد بحقوق الفئات الأكثر عرضة للهشاشة.

وقد شمل هذا البحث الوطني عينة من 16044 أسرة من خلال اعتماد منهجية مصادق عليها من طرف لجنة تنسيق البحوث الإحصائية COCOES للمندوبية السامية للتخطيط. وهو البحث الذي أخذ بتعريف الإعاقة المضمن بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكول فريق واشنطن بشأن إحصائيات الإعاقة (مجموعة العمل). وهو بحث مكن من قياس مدى تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم في المغرب، بما فيها الحق في التعليم والصحة والشغل، وحقهم في ولوج باقي الخدمات. كما سلط البحث الضوء على مختلف العقبات الرئيسية الواقفة أمام اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذا التعرف عن قرب على توقعاتهم وانتظاراتهم الرئيسية.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل تحسين الفهم في مجال الإعاقة ومن أجل تسليط الضوء على بعض الموضوعات الدقيقة في المجال، تم عقد وتنظيم مجموعات التركيز والعمل وإجراء مقابلات بمشاركة مختلف الجهات الفاعلة المؤسساتية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في المجال.
ووفقا لهذه الدراسة، فإن المعدل الوطني لانتشار الإعاقة من درجتها الخفيفة إلى العميقة أو العميقة جدافي المغرب هــي 6.8 ٪ من مجموع السكان (2264672 شخص في وضعية إعاقة). وعلى مستوى الأسر، تبقى أسرة واحدة من أربع أسر معنية مباشرة بالإعاقة (24.5 ٪)

وفي مجال التعليم، وجد البحث الوطني أن المعدل الوطني لتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة للفئة العمرية من 6 إلى 17 سنة سنوات هو 41.8 ٪، في حين أن معدل تمدرس الأطفال المعاقين إعاقات خفيفة إلى شديدة العمق يبقى هو 55.1 ٪ . وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال فإن 79 ٪ من أطفال المدارس ما بين 5 و17 سنوات، وصلوا للمرحلة الابتدائية في زمن إجراء المسح. وعلاوة على ذلك، فإن المسار المدرسي للأطفال في وضعية إعاقة غالبا ما يتعطل ويضطرب لأسباب مختلفة، بما في ذلك مشاكل عدم ملائمة البرامج والمناهج التربوية التي تحد من هذا المسار بنسبة 46.6 ٪ من مستوى تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

وفيما يتعلق بالصحة، فقد وجد البحث أن 60.8 ٪ من الأشخاص في وضعية إعاقة من خفيفة إلى عميقة جدا، يجدون صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية العامة التي يقدمها النظام الصحي. وقد تم تحديد تفسيرات مختلفة لهذه المشكلة بما في ذلك عدم وجود الموارد المالية الكافية والبعد الجغرافي للخدمات الصحية أو عدم إمكانية الوصول المادي لهده الخدمات.

وفيما يتعلق بمسألة التشغيل، فقد أظهرت نتائج البحث الوطني أن معدل البطالة للأشخاص في وضعية إعاقة من الخفيفة إلى العميقة جدا يستقر في نسبة 67.75 ٪ (أي 174494 نسمة) وهي نسبة أعلى لما يقرب ست مرات من معدل البطالة الوطني. ومن جهة أخرى، فقد وجد أن الإعاقة تحد من فرص استمرار العمل حيث أن شخص من بين إثنين يفقد عمله بسبب المرض المكتسب بنسبة 38.6 ٪ أو يفقد منصبه لأسباب عارضة بنسبة 17.3 ٪ بما في ذلك حوادث الشغل.

فيما يتعلق بتقديم المساعدات والمعينات التقنية، فقد كشف البحث الوطني أن 37.5٪ من الأشخاص في وضعية إعاقة من خفيفة إلى عميقة جدا تحتاج إلى مساعدات تقنية ملائمة لاحتياجاتهم.

وبالمقارنة مع مسببات هذه الإعاقات، فواحد من كل أربعة أشخاص (25.6٪) هو شخص في وضعية إعاقة بسبب مشاكل صحية متصلة بالشيخوخة. وترتبط هذه النسبة المرتفعة بعوامل الانتقال الديمغرافي العام الذي تعيشه بلادنا والناتج عن زيادة معدل امد الحياة المقدر اليوم ب 75 سنة. ويتصل ارتفاع نسبة الشيخوخة بزيادة معدلات انتشار الأمراض المزمنة وكدا ارتفاع حدة نسب التبعية (أمراض القلب والأوعية الدموية والشرايين ومرض السكري والسرطان، والفشل الكلوي، ومرض الزهايمر، وما إلى ذلك).

أما بالنسبة للمضاعفات المرتبطة بالحمل أو الولادة، فإنها تبقى سببا ومصدرا لـ 10.7٪ من العاهات التي يحملها ويعاني منها الأشخاص في وضعية إعاقة. وهي على الأرجح مصدر الإعاقة الأكثر عمقا، التي تبدأ في سن مبكرة (الشلل الدماغي والإعاقات المتعددة، وما إلى ذلك).

وأخيرا وفيما يرتبط بالولوجيات، فقد وجدت الدراسة أن 30.5 ٪ من الأشخاص في وضعية إعاقة يواجهون صعوبات في الوصول فقط إلى ديارهم من الخارج. كما أن عدم جدوى تتبع مسار المستوى الواحد (بنسبة 20.8 ٪) هو أيضا سبب رئيسي لمجمل الصعوبات التي يواجهونها.

3.2 دمج بُعد النوع الاجتماعي في التخطيط

قد تواجه النساء في وضعية إعاقة تمييزا مزدوجا بسبب تقاطع بعدي النوع الاجتماعي والإعاقة وهما اثنين من العوامل التي يعد تداخلهما عاملا يزيد من هشاشة هده الفئة من المجتمع. وفي هذا السياق، أدخلت بعض الدول إجراءات تصحيحية ووقائية من أجل تعزيز المساواة في الحقوق لفائدة النساء في وضعية إعاقة والأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهن وذلك في كافة الآليات التي تم وضعها لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. تتجلى هذه الخصوصيات بشكل رئيسي في مجالات احترام كرامتهن، واحترام حقوقهن في التعليم، والاستقلال الاقتصادي والمالي، والحق في الصحة، أو في الأنشطة الرياضية والترفيهية.

ففي مجال احترام كرامة المرأة ومكافحة العنف ضدها، وخصوصا النساء في وضعية إعاقة، فإن التدابير المتخذة على المستوى الدولي تهم بالأساس الحماية القانونية والدعم والمواكبة القانونية، وولوج الخدمات الصحية والاستشفائية وتعزيز حقوقهن.

أما على مستوى التعليم، فتبقى أهم الآليات الموضوعة والمنفذة هي تلك المستهدفة لدعم التعليم وتكوين الفتيات في وضعية إعاقة وبالتالي الحد من خطر تعرضهن للعنف بتعزيز البعد الأمني في المؤسسات التعليمية.

وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء، تشمل الإجراءات التي تم وضعها تطوير حماية اجتماعية خاصة تهدف إلى تصحيح حالات العوز والفقر الشديد الذي تعاني منه النساء بشكل أكثر وقعا وخصوصا النساء في وضعية إعاقة والمسنات منهن على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بالصحة فإن النساء والفتيات في وضعية إعاقة يمكن أن يستفدن من حصص في التربية الجنسية والصحة الإنجابية. مع توفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية المتخصصة أيضا، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الاستشفائية في مجال أمراض النساء والتوليد.

أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في وضعية إعاقة في المجالات الثقافية والرياضية والترفيهية، تركز مجمل التدابير المتخذة في بعض البلدان على تحسين رؤية المجتمع للإعاقة وتحسين صورة الأشخاص المعاقين في المجتمع بتطوير مشاركتهم في الحياة العامة.

3- مكونات مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعـــاقة

1.3 رؤيـــــة شاملة

يرتكز مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة للفترة 2017-2021 على **6 محاور تشمل 24 ورشا والتي تم تقسيمها إلى 150 مشروعا** وكل مشروع يتم تنزيله عبر جملة من التدابير. وقد أولي اهتمام خاص لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المرأة والفتاة في وضعية إعاقة في مختلف الأوراش والمشاريع والإجراءات الواردة في مخطط العمل الوطني.
ويكتفي هذا التقرير التركيبي فقط بعرض كل محور من المحاور الستة وما يتضمنه من أوراش ثم ما تتضمنه هذه الأوراش من مشاريع، غير أنه يمكن الرجوع للإجراءات التي يتضمنها كل مشروع في الوثيقة التفصيلية للمخطط والذي يتضمن أوراقا تقنية مدققة عن كل مشروع وكل إجراء على حدة.

2.3. المحـــاور الكبرى لمخطط العمل الوطني

اعتمادا على التوجهات الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة التي صادقت عليها اللجنة الوزارية، وبناءا على خلاصات اللقاءات مع القطاعات الحكومية ومع شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، وانطلاقا من نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، واستلهاما من التجارب والممارسات على الصعيد الدولي المتعلقة بالسياسات العمومية التي تستهدف الأشخاص في وضعية إعاقة، تم وضع هندسة لمخطط العمل الوطني ترتكز على ستة محاور كبرى يوضحها الشكل الموالي:

1
الوقاية من أسباب الإعاقة
الحوادث المنزلية
الوقاية المدنية
السلامة المهنية
السلامة الطرقية
الوقاية الصحية
2
بيئة ميسرة الولوج ودامجة
الإخبار والإعلام والاتصال
النقل
الإدارات العمومية
التهيئة(الطرق والمباني)
3
خدمات عمومية ملائمة
الثقافة والرياضة والترفيه
العلاجات وإعادة التأهيل
التربية والتعليم والتكوين
المساعدة الاجتماعية
4
مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية
التوظيف في القطاع العام
التشغيل في القطاع الخاص والتشغيل الذاتي
الحماية الاجتماعية
5
مشاركة مواطنة ملائمة
الشراكة مع المجتمع المدني
المشاركة السياسية
6
مرتكزات للتثبيت والتنزيل
الإحصاء والتتبع والتقويم
إذكاء الوعي والتواصل
التكوين
التشريع
التنزيل الجهوي
قيادة مخطط العمل الوطني

1	الوقاية من أسباب الإعاقة	إن السيطرة على أسباب وانعكاسات الإعاقات سواء أكانت خلقية أو مكتسبة تمثل تحديا كبيرا للعديد من الجهات الفاعلة في مجالات الصحة أو السلامة الطرقية أو الوقاية المدنية أو الصحة والسلامة المهنية من حوادث الشغل أو الحوادث المنزلية. ويهدف هذا المحور الحد من مستويات انتشار الإعاقة درجات حدتها.
المحور 2	بيئة ميسرة الولوج ودامجة	العمل من أجل ضمان الاستقلالية ومشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع من خلال القضاء على أي الحواجز سواء المادية أو الرقمية. والهدف من ذلك هو ضمان أن يتمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحياة مستقلة متسمة بالمشاركة الكاملة في جميع جوانب ومناحي الحياة المواطنة.
المحور 3	خدمات عمومية ملائمة ومضمونة	إن ولوج الخدمات العمومية هو مبدأ أساسي يجب أن يتاح لجميع المواطنين على حد سواء- أكانوا معاقين أو غير معاقين، وذلك على أساس المساواة ودون تمييز. الأمر الذي يقتضي تعزيز وتطوير خدمات ملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف المجالات.
المحور 4	مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية	يعتبر الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة أولوية تتطلب إشراك الفاعلين العموميين والخواص، وذلك لتطوير مختلف أشكال الدعم المناسبة من شأنها تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة العيش بشكل لائق ومستقل.
المحور 5	مشاركة مواطنة مصونة	يعتبر إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف مجالات الحياة المدينة عنصرا حاسما في عملية الاندماج الاجتماعي. ويركز هذا المحور على تحسين المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة وتطوير الشراكة والتعاون مع المجتمع المدني في هذا الباب.
المحور 6	مرتكزات للتثبيت والتنزيل	يتطلب تنفيذ خطة العمل الوطنية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مجموعة من الأساسيات والمبادئ التي تختلف من حيث طبيعتها ومجالات تنفيذها. ويهدف هذا المحور إلى ضمان قيادة فعالة وناجعة لمخطط العمل على المستويين الوطني والجهوي.

3.3. الآثار المنتظرة

تم وضع مؤشرات لقياس وقع وأثر مخطط العمل الوطني وذلك على مستويين متسلسلين، مستوى أولي ويهم قياس إنجازية المشاريع المبرمجة على المدى الزمني القصير من قبل مختلف القطاعات الحكومية المعنية، ومستوى ثاني ويهم قياس أثر الأوراش الكبرى المبرمجة في المخطط الوطني على المديين المتوسط والبعيد، وذلك لقياس ولوج وتمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم ومدى مشاركتهم الفعالة في المجتمع.

وقد تم بناء مؤشرات الأثر بشكل تشاركي مع القطاعات الحكومية[4] والشبكات الجمعوية[5]، وذلك انطلاقا من الإطار المعياري للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والرافعات الاستراتيجية العرضانية والموضوعاتية التي حددتها السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأوراش الكبرى لمخطط العمل الوطني.

المحاور	الورش	الأثر المنتظر	مؤشرات قابلة للتحقق	مصادرالتأكد (التحقق)
المحور 1 الوقاية من أسباب الإعاقة	الوقاية الصحية	تخفيض أسباب حدوث الإعاقة الخلقية	نسبة انتشار الإعاقة حسب درجة حدتها	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة احصائيات وزارة الصحة**
		تخفيض حدة الإعاقة		
	السلامة الطرقية	تخفيض أسباب الإعاقة على الطريق	نسبة انتشار الإعاقة بسبب حوادث السير	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة أبحاث وتقارير اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير**
	السلامة في الشغل	تخفيض أسباب الإعاقة في الشغل	نسبة انتشار الإعاقة في الوسط المهني حسب درجة حدة الإعاقة	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة إحصائيات وزارة الشغل والإدماج المهني**
		تخفيض حدة الإعاقة في الشغل		
	الوقاية المدنية	تخفيض حدة الإعاقة عند وقوع الكوارث الطبيعية	نسبة انتشار الإعاقة حسب درجة حدتها عند وقوع الكوارث الطبيعية	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة احصائيات ومنشورات (إصدارات) وزارة الداخلية**
	الوقاية من الحوادث المنزلية	تخفيض الأخطار المرتبطة بالحوادث المنزلية	نسبة انتشار الإعاقة التي تسببها الحوادث المنزلية (حسب درجة حدتها)	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة أبحاث ومنشورات (إصدارات) وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية**
المحور 2 بيئة ميسرة الولوج	تهيئة (الطرق والمباني)	تهيئة الفضاءات المعمارية والعمرانية لتصبح ميسرة الولوج للجميع	نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للطرقات وللفضاءات العمومية	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة احصائيات ومنشورات (إصدارات) وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة احصائيات ومنشورات (إصدارات) وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة**
			نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المباني	
			جودة التنقل والولوج في المدن المُهيَئة	
	الإدارة والخدمات العمومية	توفير إدارة وخدمات عمومية ميسرة الولوج للجميع	نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى بنيات الإدارة العمومية	**احصائيات ومنشورات (إصدارات) الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية**
			نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الخدمات العمومية	
	النقل	جعل سلسلة للتنقل ميسرة الولوج للجميع	نسبة استعمال الأشخاص في وضعية إعاقة للبنيات التحتية للنقل	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة احصائيات ومنشورات (إصدارات) وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك**
			نسبة استعمال الأشخاص في وضعية إعاقة لوسائل النقل الطرقي (النقل الحضري والنقل بين المدن)	
			نسبة استعمال الأشخاص في وضعية إعاقة للنقل السككي (القطار)	

[4] ورشات مع القطاعات الحكومية. أيام 27 -28 أكتوبر 2015 و 30 -31 مارس 2016.
[5] ورشة مع الشبكات الجمعوية. 28 مارس 2016.

			نسبة استعمال الأشخاص في وضعية إعاقة للنقل الجوي	
	المعلومات والاتصال والإعلام	توفير معلومة ميسرة الولوج للجميع	نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المعلومة (سمعية بصرية، مؤسساستية...)	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة أبحاث قياس نسبة المشاهدة التي يعدها المركز بين المهني لقياس نسبة المشاهدة(CIAUMED) تقارير ومنشورات (إصدارات) جميع القطاعات الحكومية المعنية**
المحور 3 خدمات عمومية ملائمة ومضمونة	المساعدة الاجتماعية	تحسين مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة في إعداد "مشروع الحياة" الخاص بهم	نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تمت مواكبتهم	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة إحصائيات وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والمؤسسات الموجودة تحت وصايتها**
			نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المعينات التقنية	
	التربية والتعليم والتكوين	ضمان التعليم في جميع المستويات ومدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة	النسبة الوطنية لتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة موزعة حسب الفئة العمرية والمستوى الدراسي	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة إحصائيات وتقارير وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي احصائيات وتقارير وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي احصائيات وتقارير وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية**
			نسبة الهدر المدرس بين الأشخاص في وضعية إعاقة موزعة حسب المستوى سلك التعليم	
			نسبة الانتقال من منظومة إلى أخرى.	
			نسبة نجاح الأشخاص في وضعية إعاقة (ابتدائي، ثانوي، جامعي) والحاصلين منهم على شواهد	
			نسبة المتعلمين بين الأشخاص في وضعية إعاقة	
	خدمات العلاج وإعادة التأهيل	تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية	نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستفيدون من خدمات العلاجات الصحية	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة احصائيات وتقارير وزارة الصحة**
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستفيدون من التغطية الصحية	
			نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الخدمات العامة التي يقدمها النظام الصحي	
			نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى العلاجات الخاصة التي يقدمها النظام الصحي	
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستفيدون من "إعادة التأهيل"	
			نسبة انتشار الإعاقة حسب درجة حدتها	
	الثقافة، والرياضة والترفيه	تنويع أشكال المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الأنشطة السياحية والترفيهية والثقافية	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة الثقافة والاتصال منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة الشباب والرياضة منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي**
المحور 4 مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية	الحماية الاجتماعية	تغطية المصاريف والنفقات المتعلقة بفقدان الأشخاص في وضعية إعاقة لاستقلاليتهم	تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	**أبحاث المندوبية السامية للتخطيط البحث الوطني الثاني حول الإعاقة منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة الاقتصاد والمالية منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة الداخلية منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة**
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستفيدون من دعومات مالية مباشرة	
			نسبة انخراط الأشخاص في وضعية إعاقة في نظام الحماية الاجتماعية	
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج السكن الاقتصادي	

	التشغيل في القطاع الخاص والتشغيل الذاتي	تحسيين المستوى المعيشي للأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة البالغين سن العمل في القطاع الخاص	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة** **منشورات (إصدارات) وتقارير وزارة الشغل والإدماج المهني**
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يتوفرون على مداخيل فردية(خاصة)	
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج الدعم من أجل إحداث مقاولاتهم	
		تخفيض نسبة البطالة في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة بطالة الأشخاص في وضعية إعاقة	
		تشجيع التمكين الاقتصادي للنساء	نسبة النساء في الفئة النشيطة من العاملين من الأشخاص في وضعية إعاقة	
		تحسين ظروف عمل الأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برنامج "إعادة التاهيل المهني"	
			مستوى الاستقرار المهني لدى لأشخاص في وضعية إعاقة	
	التشغيل في القطاع العام	تحسين الاندماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع العام	نسبة تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة البالغين سن التوظيف في القطاع العام	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة** **منشورات (إصدارات) وتقارير الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية**
			نسبة بطالة الأشخاص في وضعية إعاقة	
المحور 5 **مشاركة مواطنة مصونة**	المشاركة السياسية	تحسين المشاركة المواطنة والسياسية للأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات المحلية والوطنية	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة** **منشورات (إصدارات) وزارة الداخلية**
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المترشحين في الانتخابات المحلية والوطنية	
			نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة من البرلمانين أو الممارسين لأي منصب سياسي	
	الشراكة مع المجتمع المدني	تقوية دور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المساندين من طرف جمعية عاملة في مجال الإعاقة	**إحصائيات وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والمؤسسات الموجودة تحت وصايتها**
المحور 6 **مرتكزات للتثبيت والتنزيل**	التنزيل الجهوي	إدراج بُعد الإعاقة في البرامج والمخططات الترابية	بُعد الإعاقة مدرج في المخططات الترابية	**المخططات الترابية** **تقارير ومنشورات (إصدارات) وزارة الداخلية** **البحث الوطني الثاني حول الإعاقة**
		تحسين أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى الجهوي	نسبة انتشار الإعاقة حسب الجهات	
	التشريع	ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	إطار قانوني وطني ملائم	**النصوص القانونية المعدة والمنشورة** **تقارير ومنشورات (إصدارات) الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان** **تقارير ومنشورات (إصدارات) وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية**
		ضمان تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم		
	التكوين	توفير موارد بشرية مُكوَنة في مجال الإعاقة	عدد الموارد البشرية المتوفرة على كفاءات عالية في مجال الإعاقة	**منشورات (إصدارات) القطاعات الحكومية المعنية** **إحصائيات مدارس ومعاهد التكوين**
	(التواصل) وإذكاء الوعي	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	مستوى معرفة الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم	**البحث الوطني الثاني حول الإعاقة** **تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان بالمغرب** **تقارير الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان**
			مستوى احترام المجتمع لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	

				بالمغرب
	الإحصائيات (الرصد والتقييم)	تحسين جودة البيانات (المعطيات) حول الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب	عدد التقارير والبيانات الإحصائية المنشورة في مجال الإعاقة	**منشورات (إصدارات) القطاعات الحكومية**
	قيادة مخطط العمل	التقائية الجهود وقيادة تفعيل السياسة العمومية المندمجة	نظام للقيادة مُفعَّل	**منشورات (إصدارات) وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية**

4.3 . محاور وأوراش ومشاريع مخطط العمل الوطني[6]

1.4.3 المحور الأول: الوقاية من أسباب الإعاقة

- **ورش الوقاية الصحية**

إن جودة الكشف والتشخيص المبكرين عاملين أساسيين في تحديد الإعاقة وتوفير ا لمواكبة والتكفل بشكل أفضل.

لذلك يمكن للوقاية الصحية الحد من عوامل الخطر الخلقية وتلك المتعلقة بمضاعفا ت الحمل والولادة والتي تسبب 10 في المائة من القصور لدى الأشخاص في و ضعية إعاقة.

تشرف وزارة الصحة على هذا الجانب وتسعى من خلال ورش الوقاية الصحية إلى تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ تعزيز برامج الوقاية والكشف المبكر عن الأمراض المسببة للإعاقة؛
- ✓ تعزيز تدابير الوقاية من الإعاقة في الوسط السجني؛

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C1 الوقاية الصحية	وزارة الصحة	تعزيز برامج الوقاية والكشف المبكر عن الأمراض المسببة للإعاقة	نسبة الأشخاص المستفيدين من برامج الوقاية بحسب الجنس والعمر					
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	تعزيز تدابير الوقاية من الإعاقة في الوسط السجني	نسبة السجناء المستفيدين من برنامج محاربة العنف					
			نسبة العاملين المستفيدين من برامج التحسيس					

- **ورش السلامة الطرقية**

6 لتيسير قراءة مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تم تجميع بعض المشاريع ويتعلق الأمر بالخصوص بمشاريع مشتركة بين مجموعة من القطاعات الحكومية، مثل الولوجيات وبرامج إذكاء الوعي وآليات تتبع الإحصاءات.

تشكل حوادث السير في المغرب5,3% من أسباب الإعاقة والتي تهم الراجلين وا لسائقين ومستعملي وسائل النقل. وتقوم اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير بصف تها الجهاز العمومي المسؤول عن تحسين السلامة الطرقية بصفة منتظمة بأنشطة تهـ دف من خلالها إلى تقليص عدد حوادث السير.

تشرف وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك على هذا الجانب وتسعى من خلال ور ش السلامة الطرقية إلى تنفيذ المشروع التالي:

- ✓ تقوية دور اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير في مجال التحسيس على السلامة الطرقية للوقاية من الإعاقة؛

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C2 السلامة الطرقية	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	تقوية دور اللجنة ا لوطنية للوقاية من حوادث السير في مجال التحسيس على السلامة الطر قية للوقاية من الإ عاقة؛	نسبة استفادة الأشـ خاص من برامج ا لتوعية على ممار سات السلامة الط رقية					

تكتسي السلامة في الشغل بالنسبة للأشخـــــاص في وضعية إعاقة؛ ذلك أن شخ صا من بين اثنين يوجد في وضعية إعاقة بسبب مرض مكتسب أو مهني.

تسهر كل من وزارة التشغيل الإدماج المهني ووزارة السياحة والنقل الجوي والصـ ـــناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على تنفيذ المشاريع التالية المتعلقة بورش السلامة في الشغل:

- ✓ تحسين ظروف عمل المستخدمين؛
- ✓ تعزيز وتتبع تدابير الصحة والسلامة في المؤسسات المهنية؛
- ✓ تقليص نسبة انتشار الإعاقة ذات الصلة بالحوادث المهنية.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية

				2017	2018	2019	2020	2021
السلامة في العمل	وزارة الشغل و الإدماج المهني وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	إدراج بعد الإعاقة ضمن البرنامج السنوي للتفتيش لسنة 2017	عدد زيارات التفتيش المنجزة خلال سنة 2017					
	وزارة الشغل و الإدماج المهني	مراجعة لائحة المهن الممنوعة على الأشخاص في وضعية إعاقة	معدل تكرار حوادث الشغل					
	وزارة الشغل والإدماج المهني السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	تعزيز تدابير الوقاية من الإعاقة في مجال الصناعة التقليدية	عدد الحرفيين والحرفيات الذين تم توعيتهم					

- ورش الوقاية المدنية

يهتم هذا الورش بتهييئ الأشخاص في وضعية إعاقة على مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية وذلك طبقا لمضامين الفصل 11 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتشرف وزارة الداخلية على هذا الجانب وتسعى من خلال ورش الوقاية المدنية إلى تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ تكييف البروتوكولات الحالية للتهييئ للكوارث وللإسعافات وللإجلاء مع خصوصيات الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ✓ تقليص نسبة انتشار الإعاقة المرتبطة بمخاطر البيئة والكوارث الطبيعية.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
الحماية المدنية	وزارة الداخلية	إدماج بعد الإعاقة في بروتوكولات الاستعداد للكوارث كالإخلاء والإغاثة	عدد البروتوكولات المكيفة					
			أنواع الإعاقة التي تم دمجها					

			في بروتوكولات الاستعداد للكوارث كالإخلاء والإغاثة						
	الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان	تحسيس القطاعات الحكومية المعنية بتطبيق الفصل 11 من الاتفاقية الدولية والمتعلق بالكوارث الطبيعية	عدد القطاعات المسؤولة التي تمت مواكبتها						

- **ورش الوقاية من الحوادث المنزلية**

تسبب الحوادث المنزلية 3,4 % من حالات الإعاقة بالمغرب. وتساهم وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية فيورش التحسيس بالحوادث المنزلية. وتساهم وزارة والأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في ورش الوقاية من الحوادث المنزلية من خلال تنفيذ المشاريع التحسيسية التالية:

- ✓ محاربة مخاطر الحوادث المنزلية من خلال تحسيس العائلات؛
- ✓ إخبار حول ما يجب القيام به، في حالة حدوث الحادثة وكذلك للوقاية منها؛
- ✓ العمل على تحديد المخاطر داخل المنزل.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
الحوادث المنزلية	وزارة والأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	إنجاز حملة تحسيسية حول أخطار ومخاطر الحوادث المنزلية (مقاطع فيديو، وصلات تلفزية، مطويات)	عدد الأسر التي تمت توعيتها حول الحوادث المنزلية					

2.4.3 المحور الثاني: بيئة ميسرة الولوج ودامجة

- **ورش التهيئة (الطرق والمباني)**

تساعد الولوجيات المادية على ضمان الاستقلالية والمشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك عبر إزالة كل الحواجز والعقبات التي تواجهه.

وفي المغرب، 30.5 %من الأشخاص في وضعية إعاقة غير طريحي الفراش يجدون صعوبة للولوج إلى مقر إقامتهم انطلاقا من الخارج، وذلك راجع أساسا لأسباب صحية أو استحالة المسالك للمشي.

ويهدف هذا الورش إلى تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الفضاءات المادية؛ حيث سيتم تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ إعداد وإصدار مشروعي قرارين خاصين للولوجيات المعمارية والعمرانية
- ✓ تحسين الولوجيات المعمارية (إعداد قرارات مشتركة خاصة بولوجيات المعمار والعمران، تعزيز بعد الإعاقة في العلامات المرتبطة بالمجال)
- ✓ إدراج بعد الإعاقة في برامج سياسة المدينة
- ✓ تعزيز بعد الإعاقة ومجال الولوجيات في الإطار التنظيمي الجديد الخاص بالمنظومة السجنية بالمغرب (2017/2016)
- ✓ تحسين الولوج إلى البنيات التحتية لمنتجات والتسويق بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة
- ✓ دعم الولوج إلى المنشآت السياحية
- ✓ الحث للولوج إلى المرافق الثقافية الخاصة
- ✓ دعم وتعزيز معايير الولوجيات المرتبطة بالصناعة.

المشاريع المندرجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C6 تهيئة (الطرق والمباني)	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	إعداد وإصدار مشروعي قرارين خاصين للولوجيات المعمارية والعمرانية	مشاريع القرارات التي تحدد المعايير التقنية للولوجيات التي أعدت ونشرت					
			نسبة المباني والطرق الميسرة الولوج وفقا للمعايير المحددة					
	وزارة	تحسين	نسبة "العلامات" التي تتضمن الولوجيات ال					

	إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	الولوجيات المعمارية (إعداد قرارات مشتركة خاصة بولوجيات المعمار والعمران، تعزيز بعد الإعاقة في "العلامات" المرتبطة بالمجال)	معمارية						
		إدراج بعد الإعاقة في برامج سياسة المدينة	نسبة الاتفاقيات التي دمجت بُعد الإعا قة						
	المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	تعزيز بعد الإعاقة ومجال الولوجيات في الإطار التنظيمي الجديد الخاص بالمنظومة السجنية بالمغرب (2017/2016)	النص القانوني أعد و نُشر						
			نسبة المؤسسات السج نية الميسرة الولوج						
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	تحسين الولوج إلى البنيات التحتية لمنتجات والتسويق بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة بنيات الإنتاج وال تسويق لقطاع الصناع ة التقليدية الميسرة الو لوج (مع منحدرات)						
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	دعم الولوج إلى المنشآت السياحية	معايير الأولويا ت أُدرجت في ا لنصوص التنظي مية للمؤسسات الفندقية والسياح ية						
			نسبة المؤسسا ت الفندقية والس ياحية المطابقة لمعايير الو لوجيات						
	وزارة الثقافة والاتصال	التشجيع للولوج إلى المرافق الثقافية الخاصة	نسبة مؤسسات القطاع الخاص الميسرة الولوج والمدعمة من لـ						

			دن القطاع الحكومي المعني					
	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	دعم وتعزيز معايير الولوجيات المرتبطة بالصناعة.	عدد المعايير التي أقرها المغرب					
			مستوى تغطية مجال الإعاقة					

الإدارات والمصالح العمومية

من أجل تلبية تطلعات المواطنين، تبنت الإدارة العمومية مقاربة جديدة للتحديث وتبسيط الإجراءات. في هذا السياق، ينبغي تعزيز البعد الخاص بالإعاقة من خلال تحسين الولوجيات وتبسيط الإجراءات الإدارية.

ويتضمن هذا الورش المشاريع التالية:

- ✓ جعل مختلف الهيآت الإدارية المركزية واللامركزية سهلة الولوج؛
- ✓ تيسير الإجراءات الإدارية بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.

المشاريع المندرجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C7 الإدارات والمصالح العمومية	القطاعات الحكومية المعنية	جعل هذه القطاعات والمؤسسات التابعة لها سهلة الولوج.	نسبة المرافق التابعة للوزارات الميسرة الولوج					
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة	إعداد نص تنظيمي يشرع الأولوية للأشخاص في وضعية إعاقة للولوج إلى الشبابيك والمصالح العمومية	نص تنظيمي منشور يعطي الأولوية للأشخاص في وضعية إعاقة في ولوج الشبابيك					

	العمومية		والمرافق العمومية					
		إعداد ميثاق يتيح ويسهل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الشبابيك والمصالح العامة.	ميثاق يحسن وصول الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الخدمات العمومية وأعد ونُشر					

- **ورش النقل**

تساعد ولوجيات النقل على استقلالية تنقل الأشخاص في وضعية إعاقة عبر إزالة و/أو التقليص من الحواجز والصعوبات التي تحد من تنقلاتهم.
في المغرب، لا تتوفر وسائل النقل المشتركة على الولوجيات الضرورية الخاصة ل 37.7 %من الأشخاص في وضعية إعاقة.
ويهدف هذا الورش إلى تقليص و/أو إزالة الصعوبات والحواجز التي تحد من تنقلات الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التالية من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:

المشاريع المندرجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C8 النقل	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	توفير الولوجيات في البنيات التحتية للنقل (إعداد مشروع قرار مشترك يحدد المعايير التقنية لولوجيات البنيات التحتية)	قرار أعد ونُشر					
			معدل البنيات التحتية الميسرة الولوج وفقا للمعايير المعتمدة					
		توفير ولوجيات النقل العمومي (إعداد مشروع قرار مشترك يحدد المعايير التقنية للولوجيات المرتبطة	قرار أعد ونُشر					
			نسبة وسائل النقل ال					

		بتهيئة حافلات النقل الحضري ووسائل النقل الرابط بين المدن)	عمومي م يسرة الول وج وفقا ل لمعايير ال معتمدة						
		توفير الولوجيات الخاصة بالنقل الجوي (الخطوط الملكية المغربية)	نسبة البنيا ت التحتية للنقل الج وي الميس رة الولوج وفقا للمعا يير المعتم دة						

- **ورش المعلومات والاتصال والإعلام**

تساعد الولوجيات الخاصة بالمعلومات والاتصال والإعلام على ضمان الاستقلالية والمشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك عبر إزالة كل الحواجز والعقبات التي تواجههم.

وقد كشفت نتائج البحث الوطني حول الإعاقة على أن 16.7 %من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يشاهدون التلفاز، وذلك راجع بالأساس إلى ضعف البصر أو ضعف السمع لديهم، كما أن فقط3.4 %من هذه الفئة يستخدمون جهاز الحاسوب.

في هذا الإطار، سيتم تنفيذ المشاريع التالية المتضمنة في هذا الورش:

- ✓ تحسين الولوج إلى المعلومة من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ✓ تعزيز اندماج هذه الفئة من السكان في المجتمع.

المشاريع الكبرى المندرجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C9 المعلومات والاتصال والإعلام	وزارة الثقافة و الاتصال	ملاءمة محتوى الإعلام السمعي البصري في القنوات والإذاعات الخاصة والعامة وخصوصية الأشخاص في وضعية إعاقة (عن طريق دفاتر التحملات الخاصة)	نسبة البرامج ال سمعية البصري ة المكيفة والم لائمة بحسب كل قناة					
		المصادقة على معاهدة مراكش الهادفة إلى تحسين	وثيقة المصادق ة على معاهدة مراكش مودعة					

		ولوج المكفوفين وضعاف البصر والأشخاص الذين يعانون صعوبة في قراءة النصوص المطبوعة، إلى الإعمال المنشورة المحمية بحقوق المؤلف.	من قبل المغرب						
			نسبة النصوص المطبوعة والميسرة الولوج						
	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	المواكبة من أجل توفير الولوجيات الرقمية (إعداد ونشر قرارات مشتركة متعلقة بمعايير ولوجيات تكنلوجيات الإعلام والاتصال وكذا إعداد مراجع ودلائل في المجال)	قرارات متعلقة بمعايير الولوجيات الرقمية أعد ونُشرت						
			نسبة البوابات ومواقع الانترنت الميسرة الاستعمال من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة، بحسب معايير الولوجيات الرقمية						
	وزارة العدل	ملاءمة الإجراءات القانونية واحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة (مترجمي لغة الإشارة ولغة برايل لمختلف الوثائق)	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من المساعدة والدعم في النظام القضائي						
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	تحسين الولوج إلى المعلومة الدينية (ملاءمة وسائل الشأن الديني واحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة: القرآن الكريم، الأعمال الدينية، وكذا الملاءمة بخصوص برامج إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم)	نسبة وسائل الإخبار والإرشاد الديني الملائمة						
	الأسرة	تقنين معايير لغة							

	والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الإشارة	لغة إشارة موحدة					

3.43 المحور الثالث: خدمات عمومية ملائمة

- **ورش المساعدة الاجتماعية**

الإعاقة عامل يساعد على تفاقم ضعف الأشخاص بصفة عامة، والأشخاص في وضعية هشاشة على وجه الخصوص. ويتعلق الأمر بتحسين مواكبة هؤلاء الأشخاص في تهييئ مشاريعهم الحياتية مع تقديم الدعم الضروري والمساعدة الملائمة.

ويتضمن هذا الورش المشاريع التالية التي ستنفذها الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- ✓ تطوير مراكز مرجعية في مجال استقبال ومساندة ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ✓ منح المعينات التقنية، وتقديم خدمات محددة.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
المساعدة الاجتماعية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الرفع من مستوى الفضاءات المتعددة الاختصاصات للنساء من أجل النساء في وضعية إعاقة و/ أو المرأة التي تتكفل بطفل في وضعية إعاقة	معدل الفضاءات متعدد الوظائف الميسرة الولوج					

	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	تعزيز بنيات الاستقبال والتكفل في مجال حماية الأطفال في وضعية إعاقة	نسبة المهن يين العاملين مع ا لأطفال في و ضعية إعاقة الـ مستفيدين من برنامج إذكاء ا لوعي					
			معدل بنيات ا ستقبال و التكفل في مجال حما ية الأشخاص في وضعية إعا قة الميسرة الو لوج					
	وزارة الأسرة والتضامن والم ساواة والتنمية ا لاجتماعية	إدماج بعد الإعاقة في خدمات المساعدة المقدمة للأسر	معدل ولوج خد مات المساعدة الموجهة للأسر					
	وزارة الأسرة والتضامن والم ساواة والتنمية ا لاجتماعية	تحسين جودة التكفل وحماية الأشخاص المسنين في وضعية إعاقة	معدل ولوج خد مات المساعدة الموجهة للأشخ اص المسنين في وضعية إعا قة					
	وزارة الأسرة والتضامن والم ساواة والتنمية ا لاجتماعية	تقديم الدعم في مجال الهندسة الاجتماعية لتفعيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	برنامج الهندسة الاجتماعية تم إعداده					
	وزارة الأسرة والتضامن والم ساواة والتنمية ا لاجتماعية	تحسين خدمات المساعدة الاجتماعية لفائدة	عدد المستفيدين من المعينات ا لتقنية والأجهزة الخاصة					
			عدد المستفيدين					

		الأشخاص في وضعية إعاقة	من برنامج المساعدة الغذائية						
			عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم						
			عدد بنيات "استقبال وتوجيه ومساعدة الاشخاص في وضعية إعاقة"						

- **ورش التربية والتعليم والتكوين**

يعتبر تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة إشكالية معقدة، ويتم في المغرب عبر ثلاثة أجهزة: الأقسام على مستوى المؤسسات المتخصصة، والأقسام المدمجة والأقسام العادية. هذه الأجهزة الثلاثة هي اليوم غير متصلة وتتميز بضعف الاندماج المرتبط بغياب "الجسور" من نظام إلى آخر حسب الحالات.

ويتضمن هذا الورش المشاريع التالية التي ستنفذها مجموعة من القطاعات الحكومية كل حسب الاختصاصات الموكولة إليه:

- ✓ تحسين جودة خدمة التعلم عبر وضع برامج بيداغوجية ملائمة، وملاءمة أدوات التقييم؛
- ✓ تحسين ظروف التعلم في المؤسسات التعليمية؛
- ✓ تعزيز التعلم في المدارس من خلال إدخال الأدوات الرقمية والتكنولوجية؛
- ✓ تعزيز ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المؤسسات؛
- ✓ تعزيز ولوج البرامج التي تم وضعها بالجامعات المغربية؛
- ✓ تعزيز المسلك المهني؛
- ✓ تمديد العروض المتاحة من التدريب المهني.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث	تنظيم وحكامة تدبير آلية الولوج إلى المنظومة	عدد الملفات المعالجة في اللجان الجهوية					

التربية وا لتعليم وال تكوين	العلمي	التربوية	عدد المؤسسات المتخصصة التي تمت مواكبتها ومراقبتها					
			عدد مؤسسات القطاع الخاص التي أدمجت بعد الإعاقة					
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	إعادة النظر في مسالك الولوج إلى التربية ونمط تدبيرها	نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في أسلاك التعليم الابتدائي والثانوي					
			نسبة الانتقال من منظومة تربوية إلى أخرى (الجسور بين المنظومات)					
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	ملاءمة المناهج في التربية الوطنية	نسبة نجاح التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة					
			نسبة الهدر المدرسي في صفوف التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة					
			نسبة التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة المسجلين في منظومة "مسار"					
			نسبة تمدرس الأطفال الأحداث في وضعية إعاقة					
			عدد المستفيدين من التلاميذ في					

			وضعية إعاقة من الموارد الرقمية					
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	إدماج بعد الإعاقة في برامج محو الأمية للأشخاص في وضعية إعاقة وفي برامج التربية غير النظامية	نسبة استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من "محاربة الأمية"					
			نسبة المستفيدين من التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة من "التربية غير النظامية"					
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	مأسسة معايير الدعم الاجتماعي للطلبة في وضعية لإعاقة	عدد المستفيدين من الطلبة في وضعية إعاقة من برامج الدعم الاجتماعي					
			قيمة المنح الدراسية الممنوحة للأشخاص في وضعية إعاقة					
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي / قطاع التكوين المهني	تعزيز وتطوير خدمة التكوين بالتعلم لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة قبول الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج "التكوين بالتدرج"					
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي / قطاع التكوين المهني	تفعيل برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة دمج الأشخاص في وضعية إعاقة في التكوين المهني (حسب نوع التكوين)					
			نسبة نجاح الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال التكوين المهني					

	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي / قطاع التكوين المهني	وضع آليات لتوجيه ومواكبة الطلبة في وضعية إعاقة بالتكوين المهني	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المسجلين في التكوين المهني						
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي / قطاع التكوين المهني	تفعيل عمليات المصادقة على مكتسبات التجربة المهنية لفائدة الأجراء في وضعية إعاقة وفاعلي المجتمع المدني العاملين في مجال الإعاقة	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المرشحين للاستفادة من نظام "التصديق على المكتسبات والتجربة المهنية"						
			عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم التصديق على مكتسباتهم وتجاربهم المهنية						
	الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان	وضع مشروع يهدف إلى "تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية الوطنية.	نسبة تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة						
			نسبة الهدر المدرسي في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة						
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	وضع آلية للتكوين في مهن الصناعة التقليدية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.	عدد المجزوءات التكوينية لمهن الصناعة التقليدية المكيفة						
			معدل اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال الصناعة التقليدية						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	تعزيز الشراكة المؤسساتية في مجال التكوين المهني	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين استفادوا من التكوين						

		للأشخاص في وضعية إعاقة						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة					

- **ورش خدمات العلاج وإعادة التأهيل**

بعالج هذا الورش مسألة الصحة والتكفل الصحي للأشخاص في وضعية إعاقة؛ ذلك أن الولوج إلى هذا الحق الأساسي في المغرب تعيقه مجموعة من الحواجز؛ حيث أن أكثر من 62,9% من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يمكنهم الولوج إلى العلاجات العامة المقدمة من طرف النظام الصحي لأسباب مادية، و18,3% منهم لضعف الخدمات المحلية.

ومن أجل التغلب على هذا النقص، تمت برمجة المشاريع التالية التي ستنفذها وزارة الصحة:

- ✓ تحسين ولوج جميع الأشخاص في وضعية إعاقة إلى التغطية الصحية؛
- ✓ تحسين جودة التكفل بمختلف أنواع الإعاقة.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
خدمات العلاج وإعادة التأهيل	وزارة الصحة	تحسين جودة التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المتكفل بهم سنويا					
			معدل تحسن وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة بين سنتين متتاليتين					
			عدد بنيات "إعادة التأهيل" الجاهزة الاشتغال كل سنة					
			عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من التأمين الصحي.					

	وزارة الصحة	تعزيز الشراكة والإطار التنظيمي	عدد النصوص التي تمت إعدادها ونشرها للتطبيق						
			عدد اتفاقيات الشراكة التي تمت تفعيلها						

- **ورش الثقافة، والرياضة والترفيه**

تمكن مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الأنشطة الرياضية والترفيهية من تطوير كفاءاتهم الاجتماعية الشيء الذي يساهم في تحسين صورتهم. وقد بين البحث الوطني حول الإعاقة أن5% ,94 من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يشاركون في الأنشطة الجمعوية والترفيهية والثقافية.

على ضوء هذا المعطى، تمت برمجة مجموعة من المشاريع بتعاون بين وزارة الثقافة ووزارة السياحة ووزارة الشباب والرياضة، تهدف إلى:

- ✓ تعزيز الدور الدامج للأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية؛
- ✓ المشاركة في إعطاء صورة إيجابية إزاء الأشخاص في وضعية إعاقة.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
الثقافة، والرياضة والترفيه	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	تحسين العروض السياحية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الممارسين للأنشطة السياحية					
			عدد المؤسسات التي تقدم تسعيرة خاصة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة					
	وزارة الثقافة والاتصال	ملاءمة الانتاجات الثقافية مع احتياجات	عدد المنتوجات					

		الأشخاص في وضعية إعاقة	الثقافية المكيفة						
	وزارة الثقافة والاتصال	تحسين الولوج إلى التكوين الثقافي	عدد التكوينات الثقافية المكيفة						
			عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تلقوا تكوينا ثقافيا						
	وزارة الثقافة والاتصال	تحسين الولوج إلى التكوين الثقافي ب «المعهد الوطني للفنون الجميلة	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تلقوا تكوينا ثقافيا في المعهد الوطني للفنون الجميلة						
	وزارة الشباب والرياضة	ملاءمة العروض الرياضية وأنشطة الشباب مع الأشخاص في وضعية إعاقة	عدد الأنشطة الرياضية والترفيهية الملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة المنظمة من قبل الوزارة والجمعيات						
			عدد المخيمات الصيفية الميسرة الولوج للأشخاص في وضعية إعاقة						
	وزارة الشباب والرياضة	تشجيع مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الأنشطة الرياضية والترفيهية	عدد المرافق الرياضية والترفيهية التي تقدم تسعيرة خاصة						

4.4.3 المحور الرابع: ضمان مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية

- **ورش الحماية الاجتماعية**

يتعلق هذا الورش بمجال الحماية الاجتماعية والذي يهدف التشجيع على تغطية المصاريف والنفقات المتعلقة بفقدان الأشخاص في وضعية إعاقة لاستقلاليتهم. وتشرف وزارة الشغل والإدماج المهني هذا الورش من خلال منظمات الاحتياط الاجتماعي على الخصوص (كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي(CNOPS)). وسيتم العمل على تحسين نظام الحماية الاجتماعية فيما يتعلق بالتغطية والتعويضات المدفوعة.
ويشير البحث الوطني الثاني حول الإعاقة أن شخصين من بين ثلاثة أشخاص في وضعية إعاقة لا يستفيدان من أية تغطية اجتماعية (65.9%). وفي هذا الإطار تمت برمجة مجموعة من المشاريع من أجل وضع وتطوير المساعدات والتعويضات التي يمكن ان تستفيد منها هذه الشريحة من المجتمع.
على ضوء هذا المعطى، تمت برمجة المشاريع التالية التي ستنفذها مجموعة من القطاعات الحكومية انطلاقا من الاختصاصات الموكولة لكل قطاع على حدة:

- ✓ وضع برنامج للدعم المباشر للأشخاص في وضعية إعاقة
- ✓ تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لبرامج السكن الاجتماعي
- ✓ تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لبرنامج التغطية الصحية راميد
- ✓ تحسين الحماية الاجتماعية للحرفيين والصناع التقليدين في وضعية إعاقة في قطاع الصناعة التقليدية

المشاريع المبرمجة فى هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C14 الحماية الاجتماعية	وزارة الاقتصاد والمالية	وضع برنامج للدعم المباشر للأشخاص في وضعية إعاقة	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من الدعم المباشر					
			حجم المساعدات الممنوحة					
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لبرامج السكن الاجتماعي	نسبة استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة أو الأسر التي لديها طفل(ة) في وضعية إعاقة من برامج السكن الاجتماعي					
	وزارة الداخلية	تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لبرنامج التغطية الصحية راميد	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية					
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	تحسين الحماية الاجتماعية للحرفيين والصناع التقليدين في وضعية إعاقة في قطاع الصناعة التقليدية	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الحرفيين المنخرطين في نظام التأمين الصحي والتقاعد					

- **ورش التشغيل في القطاع الخاص والتشغيل الذاتي**

على الرغم من المجهودات المبذولة من أجل اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة إلا أن معدل بطالة هذه الشريحة الاجتماعية (من ذوي الإعاقة الخفيفة إلى الإعاقة العميقة) في المغرب يظل مرتفعا إذ يصل 47.65% (أي 290.000 شخص في وضعية إعاقة)، بالإضافة إلى هذا 97% من الأشخاص في وضعية إعاقة ليس لديهم مداخيل فردية.

يتعلق الأمر في هذا المحور بتطوير برامج لدعم الاندماج المهني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وهذا من خلال دراسة امكانية وضع تدابير مالية و/أو ضريبية تحفيزية في مجال الاندماج المهني.

من جهة أخرى، يمثل التشغيل الذاتي محورا مهما في السياسة الحكومية من أجل محاربة البطالة والادماج السوسيواقتصادي، إذ يتضح أنه من بين الحلول المناسبة للأشخاص في وضعية إعاقة نظرا لكون 64.9% من النشطين منهم يمارسون مهنا حرة.

غير أن الآليات الموجود حاليا غير ملاءمة، ولهذا تمت برمجة المشاريع التالية:

- ✓ إنعاش المبادرة المقاولة لدى الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ✓ العمل على تحقيق وديمومة أنشطتهم عن طريق تسهيل استفادتهم من آليات دعم التشغيل الذاتي.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C15 **التشغيل في القطاع الخاص والتشغيل الذاتي**	وزارة الشغل والإدماج المهني	تطوير خدمات لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل إنعاش تشغيلهم في القطاع الخاص (تكييف برامج الإدماج ووضع اتفاقية إطار للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص من أجل إنعاش تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص)	نسبة إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص					

	وزارة الشغل والإدماج المهني	دراسة إمكانية وضع تدابير تحفيزية في مجال الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة (تمويل تهيئة المقاولات بالترتيبات التيسيرية، دعم المقاولات من أجل تكييف أماكن العمل...)	نسبة ادماج الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص						
			حجم الدعم الممنوح للمقاولات لتيسير الولوج						
			عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستخدمين الذين تم تكوينهم						
	وزارة الشغل والإدماج المهني	ملاءمة آليات الاستقبال والتوجيه وتشجيع التشغيل الذاتي	عدد المقاولات الصغرى والأنشطة المدرة للدخل التي أنشأها الأشخاص في وضعية إعاقة						
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	تحسين قابلية تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	نسبة إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الصناعة التقليدية						
	وزارة الاقتصاد والمالية	دراسة إمكانية وضع تدابير مالية و/أو ضريبية في مجال الإدماج المهني	نسبة إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص						
			حجم الدعم الممنوح للمقاولات لتيسير الولوج						
			عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستخدمين الذين تم تكوينه						

	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	دعم الاستقلالية الاقتصادية للنساء في وضعية إعاقة	عدد مشاريع النساء في وضعية إعاقة التي دُعمت						
			جائزة التميز الخاصة بالنساء في وضعية إعاقة نُظمت						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	تطوير شراكات مؤسساتية في مجال الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة	عدد المنصات المقاولاتية الميسرة الولوج التي تم إنشاؤها						
			عددا لمشاريع المسيرة من قبل أشخاص في وضعية إعاقة التي دعمت						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	دعم الإدماج المهني وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل	عدد الأنشطة المدرة للدخل التي أحدثها الأشخاص في وضعية إعاقة						

- **ورش التشغيل في القطاع العام**

رغم الجهود المبذولة من طرف الفاعلين العموميين من أجل تحقيق الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة (لاسيما تطبيق نظام حصيص 7%)، يشير البحث الوطني الثاني حول الإعاقة أن 9.4% فقط من العمال في وضعية إعاقة يعملون في هذا القطاع.

لهذا ومن أجل تغيير هذه الوضعية سيتم تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الوظيفة العمومية؛
- ✓ تحسين ظروف عمل الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية؛
- ✓ تقوية قدرات الموظفين في وضعية إعاقة.

المشاريع المبرمجة فى هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C16 التشغيل في القطاع العام	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	تحسين ظروف عمل الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الموظفين (أو يتكفلون بشخص في وضعية إعاقة) الذين استفادوا من توقيت مكيف					
			تكييف مواقيت العمل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو الموظفات الأمهات المتكفلات					

			عدد الموظفين في وضعية إعاقة الذين استفادوا من إعادة انتشار ملائم					
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	تقوية قدرات الموظفين في وضعية إعاقة	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الموظفين الذين استفادوا من التكوين المستمر					

5.4.3 المحور الخامس: مشاركة مواطنة مصونة

- **ورش المشاركة السياسية**

تعد مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة اليومية عاملا أساسيا لاندماجهم الاجتماعي. حيث يرتكز هذا الورش أساسا على تحسين المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة. وفي هذا الإطار،

يتطلب النهوض بالمشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة ولوج هؤلاء الأشخاص لآليات المشاركة وتشجيعهم لتحقيق تمثيلية أفضل في تدبير الشؤون العامة.

وتشرف وزارة الداخلية على هذا الجانب وتسعى من خلال ورش المشاركة السياسية إلى تنفيذ المشروع التالي:

- ✓ تيسير المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة *(مراجعة القوانين التنظيمية لجعل إلزامية تكييف وسائل الإعلام السمعي البصري خلال حملات الانتخابات والاستفتاء لاحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، مراجعة قانون الانتخابات للأخذ بعين الاعتبار بعد الإعاقة، ولوج مكاتب الاقتراع، تكييف البطاقات الخاصة بالاقتراع...)*

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C17 المشاركة السياسية	وزارة الداخلية	تيسير المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة	نسبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في المجال السياسي					

- **ورش الشراكة مع المجتمع المدني**

تعتبر منظمات المجتمع المدني (جمعيات ومنظمات غير حكومية) فاعلين أساسيين ودعامات للمواطنة. فهي تلعب دورا رئيسيا في تأطير الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بحقوقهم في المجتمع ومواكبتهم في الدفاع والترافع عن قضيتهم.

ويتضمن هذا الورش المشاريع التالية:

- ✓ تعزيز التنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والقطاعات الحكومية؛
- ✓ تحسين جودة وأداء تدخلات الجمعيات من خلال برامج بناء وتعزيز القدرات.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C18 الشراكة مع المجتمع المدني	الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان	الشراكة وبناء قدرات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة	عدد الجمعيات التي تم دعمها في مجال الإعاقة					
			عدد الشراكات المبرمة بين المجتمع المدني في مجال الإعاقة والفاعلين العموميين					
			عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإعاقة المدعمة للمشاركة في المحافل الدولية					
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة	تعزيز تشبيك الجمعيات المتخصصة في مجال الإعاقة	عدد الجمعيات المساهمة في تنفيذ مخطط					

	والتنمية الاجتماعية	والعمل على تتبع عمل الوزارة على أرض الواقع	العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة					
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	دعم المشاريع ومبادرات الجمعيات	عدد الجمعيات المستفيدة من برامج التكوين والمواكبة					

6.4.3 المحور السادس: مرتكزات للتثبيت والتنزيل

- **ورش التنزيل الجهوي**

يعتبر تنزيل الجهوية المتقدمة فرصة لإصلاح شامل لبنيات الدولة من خلال التطور التدريجي نحو تعزيز اللامركزية واللاتمركز والتحديث الاجتماعي وتكريس التنمية المستدامة والمندمجة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

يتضمن الورش المشروع التالي:

- ✓ مواكبة إعداد مخططات للتنمية على الصعيد الترابي *(إعداد مخططات جهوية في مجال الإعاقة (ثلاث جهات نموذجية)، تكوين المنتخبين والإداريين على المقاربة الدامجة لبعد الإعاقة في المخططات الجماعية للتنمية، إعداد مخططات جماعية دامجة).*

<u>المشاريع المبرمجة في هذا الورش</u>

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021

التنزيل الجهوي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	مواكبة إعداد مخططات للتنمية على الصعيد الترابي	تشخيص للجهات النموذجية تم إنجازه	
			عدد المنتخبين والمدبرين الذين استفادوا من التكوين حول قضايا الإعاقة	
			وضع مخططات نموذجية في ثلاث جهات	

- **ورش التشريع**

يهدف ورش ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية إلى مراجعة شاملة لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية وملاءمتها مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومقتضيات دستور 2011.

ويهدف هذا الورش بالأساس إلى دعم تمتع وممارسة الشخص في وضعية إعاقة لحقوقه واحترام التزاماته القانونية على أساس المساواة مع باقي الأشخاص.

وسيتضمن هذا الورش المشاريع التالية التي ستشرف عليها وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بتنسيق مع كل القطاعات الحكومية المعنية:

- ✓ إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون الإطار 97.13 متعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها
- ✓ ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإعاقة مع القانون الإطار 97.13 متعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

المشاريعالمبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
التشريع	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون الإطار 97.13 متعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها	إعداد نص قانوني و8 نصوص تنظيمية لتطبيق القانون 97.13					
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	ملاءمة النصوص القانونية الوطنية المتعلقة بالإعاقة مع القانون الإطار 97.13 متعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها	الترسانة القانونية والتنظيمية الوطنية متلائمة مع أحكام الاتفاقية الدولية والقانون					

			الإطار .97.13					

- **ورش التكوين:**

يتعلق هذا الورش بتقوية قدرات الأطر العاملة في القطاع العام لتمكينهم من المعرفة الجيدة بقضايا حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. ويهدف هذا الورش إلى تعميق معرفة المهنيين بقضية الإعاقة وتطوير وتنمية المهارات الأكثر تقدما في مجال الإعاقة.

في هذا الإطار، سيتم تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ تقوية قدرات المهنيين العاملين في قطاع التربية الوطنية
- ✓ تقوية قدرات الجمعيات وتأهيلها (ارتقاء)
- ✓ تنفيذ عمليات التصديق على مكتسبات التجربة للأجراء للمستخدمين في وضعية إعاقة ولفائدة الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة
- ✓ إدراج بعد الإعاقة في تكوين مهنيي التعمير والتهيئة الحضرية
- ✓ تطوير التكوين الأساس والتكوين المستمر لمهنيي الصحة
- ✓ إعداد مجزوءة التكوين الأساس في تقنيات ملائمة مواد الاتصال السمعي والبصري والمكتوب
- ✓ إعداد مجزوءة التكوين لفائدة موظفي وزارة الثقافة
- ✓ حول تقنيات برمجة الأنشطة الثقافية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة
- ✓ إدراج بعد الإعاقة في سلك تكوين مهنيي الشباب والرياضة
- ✓ تقوية قدرات مهنيي ومتدربي قطاع السياحة من أجل فهم أفضل لقضية الإعاقة
- ✓ تقوية قدرات الجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة

المشاريع المبرمجة في هذا الورش

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
التكوين	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	تقوية قدرات المهنيين العاملين في قطاع التربية الوطنية	عدد المدرسين والمدرسات المكونين حول الإعاقة					
			عدد مساعدي الحياة المدرسية الذين تم تكليفهم في المدارس ومراكز التكوين					
			عدد التلاميذ والطلاب في وضعية إعاقة المستفيدين من المواكبة					
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي	تنفيذ عمليات التصديق على مكتسبات التجربة المستخدمين في وضعية إعاقة ولفائدة الجمعي	عدد المرشحين المهنيين من الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة					
			عدد المرشحين المهنيين من					

	والبحث العلمي	اتا لفاعلة في مجال الإعاقة	الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة الذين استفادوا من نظام التصديق						
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	إدراج بعد الإعاقة في تكوين مهنيي التعمير والتهيئة الحضرية	عدد مهنيي "التهيئة والتعمير" الذين تم تكوينهم حول الإعاقة						
	وزارة الصحة	تطوير التكوين الأساس والتكوين المستمر لمهنيي الصحة	عدد دورات التكوين المستمر وعدد المستفيدين حسب الفئات (أطباء، ممرضون،...)						
	وزارة الثقافة والاتصال	إعداد مجزوءة التكوين الأساس في تقنيات ملائمة مواد الاتصال السمعي والبصري والمكتوب	عدد الأشخاص المستفيدين من التكوين في مجال تقنيات التكييف						
			عدد المجزوءات المدمجة حول تقنيات التكييف						
	وزارة الثقافة والاتصال	إعداد مجزوءة التكوين لفائدة موظفي وزارة الثقافة حول	عدد مدبري الشأن الثقافي المستفيدين من التكوين						

		تقنيات برمجة الأنشطة الثقافية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة							
	وزارة الشباب والرياضة	إدراج بعد الإعاقة في سلك تكوين مهنيي الشباب والرياضة	عدد المجزوءات المدمجة في البرنامج التكويني الأساس بالمعهد الملكي لتكوين الأطر						
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	تقوية قدرات مهنيي ومتدربي قطاع السياحة من أجل فهم أفضل لقضية الإعاقة	عدد مهنيي قطاع السياحة الذين تم تكوينهم حول قضايا الإعاقة						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	تقوية قدرات الجمعيات المسيرة للمراكز الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة	عدد المدبرين والعاملين الاجتماعيين الذين تم تكوينهم						
			عدد مشاريع البحوث حول الإعاقة						

	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية - وكالة التنمية الاجتماعية	تقوية قدرات الجمعيات وتأهيلها (ارتقاء)	عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم					
			عدد الجمعيات المستفيدة من التكوين					

- **ورش إذكاء الوعي**

يواجه الأشخاص في وضعية إعاقة أحيانا بعض الوضعيات التمييزية مما قد يؤدي إلى شكل من أشكال الإقصاء والتهميش. وبالتالي تشكل عملية إذكاء الوعي حول الإعاقة عنصرا رئيسيا لمحو الصور النمطية واحترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتشجيع اندماجهم في المجتمع. وتؤكد المادة 8 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تتخذ الدول الأطراف تدابير من شأنها مكافحة القوالب النمطية المرتبطة بالإعاقة وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

ويهدف هذا الورش إلى محاربة أشكال التهميش والإقصاء القائم على أساس الإعاقة عبر المشاريع التالية:

- ✓ التحسيس حول موضوع الإعاقة وتعزيز حق الولوج للأشخاص في وضعية إعاقة
- ✓ التعبئة الاجتماعية ومكافحة أشكال الوصم المرتبط بالإعاقة وإزالة الحواجز المانعة للوصول إلى الخدمات المعلوماتية
- ✓ وضع برنامج التحسيس حول محاربة العنف ضد المرأة في وضعية إعاقة
- ✓ تحسين صورة المرأة في وضعية إعاقة في الإعلام
- ✓ التحسيس حول المعايير الاجتماعية الحمائية للأطفال في وضعية إعاقة
- ✓ تقوية قدرات الجمعيات المسيرة لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة
- ✓ تقوية القدرات وتأهيل الجمعيات (الارتقاء)

المشاريع المبرمجة في هذا الورش:

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C22 التحسيس والتواصل	القطاعات الحكومية المعنية	التحسيس حول موضوع الإعاقة وتعزيز حق الولوج للأشخاص في وضعية إعاقة	عدد المستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر من أنشطة إذكاء الوعي					
	وزارة الصحة	التعبئة الاجتماعية ومكافحة أشكال الوصم المرتبط بالإعاقة وإزالة الحواجز المانعة للوصول إلى الخدمات المعلوماتية	عدد المستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر من أنشطة إذكاء الوعي					
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة	وضع برنامج التحسيس حول محاربة العنف ضد	عدد المستفيدين بشكل مباشر أو					

	والتنمية الاجتماعية	المرأة في وضعية إعاقة	غير مباشر من أنشطة إذكاء الوعي						
			عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من أنشطة إذكاء الوعي حول حقوقهم						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	تحسين صورة المرأة في وضعية إعاقة في الإعلام	عدد مهنيي المجال الإعلامي المستفيدين من التكوين						
			عدد تقارير المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام والتي						

			تطرقت لقضايا الإعاقة					
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	التحسيس حول المعايير الاجتماعية الحمائية للأطفال في وضعية إعاقة	عدد المستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر من أنشطة إذكاء الوعي					

- **ورش الإحصائيات، الرصد والتقييم**

إن التوفر على معطيات كمية ونوعية حول الإعاقة من شأنه المساهمة في التنزيل الفعال للسياسات العمومية المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. ويهدف هذا الورش إلىالمعرفة الدقيقة بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة والتوفر على معطيات كمية ونوعية لرصد مدى تطبيق مخططات العمل بالإضافة إلى ضمان التنزيل الفعال للسياسة العمومية المندمجة.

في هذا الإطار، سيتم تنفيذ المشاريع التالية:

- ✓ جمع وتتبع المعطيات الكمية والنوعية حول الإعاقة
- ✓ الرصد والتقييم وإنجاز البحوث في مجال الإعاقة
- ✓ تنسيق التفاعل بين الحكومة والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
- ✓ إدراج حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في السياسات العمومية
- ✓ وضع نظام وطني لتقييم الإعاقة
- ✓ وضع نظام معلوماتي وطني حول الإعاقة
- ✓ إحداث مرصد وطني للإعاقة

المشاريع المبرمجة في هذا الورش:

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
23C الإحصائيات، الرصد والتقييم	القطاعات الحكومية المعنية	جمع وتتبع المعطيات الكمية والنوعية حول الإعاقة	عدد التقارير التي تعالج قضايا الإعاقة					
			عدد الإجراءات المنجزة من لدن القطاع الحكومي					
	وزارة الصحة	الرصد والتقييم وإنجاز البحوث في مجال	عدد التوصيات الواردة في التقارير والتي تم					

		الإعاقة	الأخذ بها						
			عدد الإجراءات المنجزة من لدن القطاع الحكومي						
	وزارة حقوق الإنسان	تنسيق التفاعل بين الحكومة والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	عدد الاجتماعات التحضيرية للامتحان التي نُظمت						
			عدد التدابير المبرمجة تجاه المجتمع المدني						
			زيارة مقررة الأمم المتحدة الخاصة نظمت						
	وزارة حقوق الإنسان	إدراج حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في السياسات العمومية	عدد التدابير المنجزة						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وضع نظام وطني لتقييم الإعاقة	نظام التقييم الوطني للإعاقة تمت أجرأته						
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وضع نظام معلوماتي وطني حول الإعاقة	نظام معلوماتي وطني للإعاقة تمت أجرأته						
	وزارة	إحداث	مرصد						

	الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	مرصد وطني للإعاقة	وطني للإعاقة تم إحداثه					

- **ورش قيادة مخطط العمل**

يهدف الورش الأخير لهذا المحور إلى وضع جهاز فعال للقيادة. ونظرا لتعقيد هذه العملية، يتطلب هذا البرنامج العمل على تعبئة قوية لمختلف الفاعلين وتضافر الجهود وكذا تدخلات متعددة القطاعات والتخصصات لتحقيق الأهداف المرجوة. ذلك أن إحداث "مكتب إدارة المشاريع" يهدف إلى:

- ✓ توحيد الجهود لتنزيل السياسة العمومية المندمجة في إطار مخطط العمل الوطني؛
- ✓ تعزيز عمليات قيادة أجرأة السياسة العمومية المندمجة.

المشاريع المبرمجة في هذا الورش:

الورش	القيادة	المشاريع	المؤشرات	الجدولة الزمنية				
				2017	2018	2019	2020	2021
C24 قيادة مخطط العمل	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	إحداث مكتب إدارة المشاريع (PMO)	إحداث "مكتب لتدبير مشاريع مخطط العمل الوطني"					

4- خلاصات وآفاق

لقد تمكنت بلادنا من إعداد أول مخطط عمل وطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وهو إطار إجرائي لتنزيل السياسة العمومية المندمجة، وتفعيل للفصل 34 من الدستور الذي يُلزم السلطات العمومية بإعداد برامج تأهيلية تضمن ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كافة الحقوق والحريات على أساس المساواة.

كما يعبر مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي شاركت في إعداده كل القطاعات الحكومية المعنية والشبكات الجمعوية العاملة في المجال، وصادقت عليه اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، بتاريخ 24 نونبر 2015، التزام المغرب كدولة طرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، كما يشكل أول إطار تنفيذي للقانون الإطار 97.13المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها ، والذي يُلزم الدولة والجماعات الترابية على ادراج الأهداف التي وضعها هذا القانون في السياسات والبرامج التي تعمل على تنفيذها.

وإذا كان الهدف من إعداد مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي أدرجه البرنامج الحكومي 2017 – 2021 ضمن الإجراءات ذات الأولوية، هو توفير إطار تنفيذي ييسر التنزيل الالتقائي لمختلف الأوراش والتدابير القطاعية مركزيا ومحليا، وكذا التنزيل الترابي لمجموعة من التدابير ذات الأثر المباشر على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة ، فإن المنتظر من مخطط العمل الوطني هذا، هو المعالجة الملموسة لقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي سبق أن دققها البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2014، من خلال أجرأة مختلف التدابير المبرمجة.

ولتتبع إنجازية التدابير المبرمجة في مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ولضمان التقائية البرامج القطاعية ، ستتولى اللجنة الوزارية، وهي آلية حكومية يترأسها السيد رئيس الحكومة ([7])،وكذا اللجنة التقنية، وهي آلية تتكون من نقط ارتكاز كل القطاعات الحكومية المعنية، السهر

[7] المرسوم رقم 2.14.278 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6266، بتاريخ 19 يونيو 2017.

على التتبع الدوري لمخطط العمل الوطني وقياس فعاليته ونجاعته ، وذلك طيلة الخماسية المقبلة 2017-2021 .

ولتحقيق ذلك، سيتم في المرحلة الأولى تدقيق وتحيين المؤشرات ذات الصلة بكل تدبير قطاعي، وذلك وفق تدرج تصاعدي يغطي الخمس السنوات المقبلة، ويمكن تحديد المؤشرات المرجعية انطلاقا من نتائج البحث الوطني حول الإعاقة؛ كما سيتم ربط مؤشرات الإنجاز هذه بمؤشرات قياس الأثر ذات الصلة بمعايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة 2015 -2030.

بعد مرحلة تدقيق المؤشرات، سيتم تقدير الكلفة المالية لمختلف تدابير مخطط العمل الوطني، والعمل على إدراجها في الميزانيات القطاعية مع إمكانية تعبئة الجهات المانحة.

وانطلاقا من اختصاصات وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية كقطاع تنسيقي في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، سيتم إحداث آلية تدبيرية لقيادة مخطط العمل الوطني ، وذلك من أجل تتبع إنجازية التدابير القطاعية، والسهر على التنفيذ الفعلي للأوراش ذات الأثر العرضاني من قبيل نظام تقييم الإعاقة ونظام الدعم الاجتماعي وملاءمة التشريع والتنزيل الترابي ومعيرة وتطوير الخدمات وإرساء منظومة معلوماتية.

ملحق: توزيع المحاور والأوراش حسب المسؤوليات القطاعية

المحاور	الورش	القطاعات
المحور 1 الوقاية من أسباب الإعاقة	1. الوقاية الصحية	وزارة الصحة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
	2. السلامة الطرقية	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء
	3. السلامة في الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة السياحة والنقل الجوي والصـــناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
	4. الوقاية المدنية	وزارة الداخلية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان
	5. الوقاية من الحوادث المنزلية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
المحور 2 بيئة ميسرة الولوج	6. التهيئة (الطرق والمباني)	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وزارة الثقافة والاتصال وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
	7. الإدارة والخدمات العمومية	القطاعات الحكومية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
	8. النقل	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
	9. المعلومات والاتصال والإعلام	وزارة الثقافة والاتصال وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وزارة العدل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
المحور 3 خدمات عمومية ملائمة ومضمونة	10. المساعدة الاجتماعية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
	11. التربية والتعليم والتكوين	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
	12. خدمات العلاج وإعادة التأهيل	وزارة الصحة
	13. الثقافة، والرياضة والترفيه	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وزارة الثقافة والاتصال وزارة الشباب والرياضة

	14. الحماية الاجتماعية	وزارة الاقتصاد والمالية
		وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
		وزارة الداخلية
		وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
المحور 4 مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية	15. التشغيل في القطاع الخاص والتشغيل الذاتي	وزارة الشغل والإدماج المهني
		وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
		وزارة الاقتصاد والمالية
		وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
	16. التشغيل في القطاع العام	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
المحور 5 مشاركة مواطنة مصونة	17. المشاركة السياسية	وزارة الداخلية
	18. الشراكة مع المجتمع المدني	الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان
		وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
المحور 6 مرتكزات للتثبيت والتنزيل	19. التنزيل الجهوي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
	20. التشريع	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
	21. التكوين	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
		وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
		وزارة الصحة
		وزارة الثقافة والاتصال
		وزارة الشباب والرياضة
		وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
		وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
	22. التواصل وإذكاء الوعي	القطاعات الحكومية المعنية
		وزارة الصحة
		وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
	23. الإحصائيات والرصد والتقييم	القطاعات الحكومية المعنية
		وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة حقوق الإنسان
		وزارة الصحة
		المندوبية السامية للتخطيط
	24. قيادة مخطط العمل	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية